المنتدى الأول للمالية العامة

"إدارة الدين العام في عالم متغير: استراتيجيات مستدامة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية"

18 - 19 يونيو 2025

إسطنبول - تركيا

دور الجهاز المركزي للمحاسبات في تعزيز الشفافية والإفصاح عن الدين العام في ضوء الاتجاهات الحديثة للدين العام

سيد عرابي سيد
مراقب بالجهاز المركزي للمحاسبات

محمد أحمد إبراهيم عبدالدايم
مراقب بالجهاز المركزي للمحاسبات

المقدمة

- تعتبر حوكمة إدارة الدين العام والشفافية والإفصاح ركيزة أساسية في إستراتيجية الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة،لما لها من أهمية في تعزيز قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار الإقتصادي وضمان إستدامة المالية العامة والحد من المخاطر التي قد تواجه الدولة .
- باتت إدارة الدين العام علماً متعدد التخصصات، يجمع بين الاقتصاد والمالية والتكنولوجيا، مع ضرورة مراعاة السياقات السياسية والاجتماعية لضمان الاستدامة على المدى الطويل.

التعريف بالجهاز المركزي للمحاسبات وإطاره القانوني

- تأسس الجهازعام 1942 بهدف تحقيق الرقابة على أموال الدولة والجهات التي يحددها القانون، ويُعاون مجلس النواب في القيام بمهامه الرقابية على أن يقوم الجهاز بممارسة أنواع الرقابة الآتية :.

1. الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني
2. الرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة.
3. الرقابة القانونية على القرارات الصادرة بشأن المخالفات المالية.

الاطار التشريعي لقيام الجهاز بالرقابة علي الدين العام

يستند الجهاز في رقابته علي الدين العام علي إطاره التشريعي بما يشمل الدستور وقانونه

حيث يتمتع الجهاز كاحد الاجهزة الرقابية وفقا للدستور المصري بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الفنى والمالي والإدارى ، ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عمله،

- ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات الرقابة على أموال الدولة، والأشخاص الاعتبارية العامة والجهات الأخرى التي يحددها القانون ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة، ومراجعة حساباتها الختامية.
- كما يقدم الجهاز تقارير سنوية إلي كلا من رئيس الجمهورية ومجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء عن النتائج العامة لرقابته أو أية تقارير أخري يعدها ، ويبلغ سلطات التحقيق المختصة بما يكتشفه من دلائل علي ارتكاب مخالفات أو جرائم .

الاطار التشريعي لقيام الجهاز بالرقابة علي الدين العام

- كما يباشر الجهاز المركزي للمحاسبات اختصاصاته في الرقابة في ضوء قانون الجهاز علي الوجه الآتي:

1 - الرقابة المالية على وحدات الجهاز الاداري للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة الخدمية والاحزاب والنقابات والاتحادات.

2 - الرقابة علي الهيئات العامة الإقتصادية والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والمنشآت والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية والشركات التي يساهم فيها القطاع العام بما لا يقل عن 25 % .

- **ويقوم الجهاز بمراقبة الدين العام من خلال ما يلى :**
  - مراقبة حسابات مختلف اجهزة الدولة في ناحيتي الايرادات والمصروفات عن طريق قيامه بالمراجعة والتفتيش على مستندات ودفاتر وسجلات المتحصلات والمستحقات العامة والمصروفات العامة والتثبت من ان التصرفات المالية والقيود المحاسبية الخاصة بالتحصيل والصرف تمت بطريقة سليمة وفقا للقوانين واللوائح المحاسبية والمالية المقررة والقواعد العامة للموازنة العامة.
  - مراجعة السلف والقروض والتسهيلات الائتمانية التي عقدتها الدولة وما يقتضى ذلك من التاكد من توريد اصل السلفة وفوائدها الى خزانة الدولة في حالة الإقراض ,وكذا سداد الدولة في حالة الإقتراض .
  - كما يقوم بمراجعة الحسابات الختامية لمختلف الوحدات الحسابية وكذلك مراجعة الحساب الختامي للموازنة العامة.

الدعائم الأساسية للجهاز المركزي للمحاسبات للقيام بدوره الرقابى فى رقابة الدين العام

- الإطار التشريعي الداعم لإستقلالية الجهاز متمثلا في النصوص الدستورية التي تكفل إستقلالية الجهاز وكذلك المواد القانونية الواردة بقانون الجهاز وكذلك القوانين ذات الصلة والتي تمكن الجهاز من أداء دوره الرقابي علي الوجه الأمثل.
- الدعم السياسي الذي يلقاه الجهاز من الدولة وذلك للقيام بدوره في مكافحة الفساد.
- التزام الجهاز باختصاصاته التى حددها قانونه فى الرقابة على المال العام فى اطار المهنية والموضوعية والتعاون البناء مع سائر الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد (محليا واقليميا)، وحرص الجهاز على المساهمة فى ارساء مبادىء الشفافية والمساءلة؛ وسعيه لأن يصبح مؤسسة نموذجية يحتذى بها، الى جانب استخدامه لاساليب رقابية تمكنة من اجراء المراجعة عن بعد والاشتراك فى العديد من اللقاءات العلمية، والتعاون مع أجهزة مكافحة الفساد وتطوير قدرات المراجعين فى مواجهة أوجه الفساد .
- الخبرات و الكوادر الفنية المؤهلة لممارسة الدور الرقابي للجهاز علي كافة الجهات المنصوص عليها في قانون الجهاز وقيام الجهاز بالتدريب المستمر لأعضائه وتدعيمهم بكافة الأدوات الحديثة اللازمة في مجال الرقابة سواءالتكنولوجية أو الشهادات المعتمدة المحلية والدولية المتعلقة بمجال عمل الجهاز .

الدعائم الأساسية للجهاز المركزي للمحاسبات للقيام بدوره الرقابى فى رقابة الدين العام

- قيام الجهاز بمواكبة التطورات والتزامه بسياسة الدولة فى التحول الرقمى في ظل رؤية مصر 2030 .
- تمتع الجهاز المركزي للمحاسبات بخبرة واسعة في مجال الرقابة علي القطاع العام بجمهورية مصر العربية بالإضافة إلي خبرته في مراجعة حسابات العديد من المنظمات الدولية والإقليمية؛ بما يشمل:
  - شغل الجهاز لمنصب المراجع الخارجي لحسابات منظمة السياحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالإضافة إلي العديد من المنظمات الإقليمية منها؛ الاتحاد الافريقي ومؤسساته، الامانة العامة وحسابات الصناديق الخاصة والمجالس الوزارية المتخصصة بجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية.
- فضلا عن عضويته لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الافريقي بدءا من 2018، وعضويته لفريق المراجعين الخارجيين للامم المتحدة،
- كما حظي الجهاز مؤخرا بمنصب المراجع الخارجي لحسابات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بما يعكس الثقة الكبيرة التي تحظى بها مصر ومؤسساتها الرقابية على المستوى الدولي.

الإتجاهات الحديثة في إدارة الدين العام

- تتطور إدارة الدين العام بشكل مستمر لمواكبة التحديات الاقتصادية والمالية العالمية، وتعكس الاتجاهات الحديثة في هذا المجال في ضوء محاولة الحكومات والمؤسسات المالية لتحقيق التوازن بين تمويل الاحتياجات التنموية وضمان استدامة الدين مع تقليل المخاطر.
- فيما يلي أبرز الاتجاهات الحديثة في إدارة الدين العام بجمهورية مصر العربية:

1.تعزيز إدارة المخاطر:

- التحوط من مخاطر أسعار الفائدة والعملة: استخدام أدوات مالية متطورة مثل المشتقات لإدارة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.
- تنويع مصادر التمويل: الاعتماد على أسواق محلية ودولية متنوعة، وإصدار سندات بعملات مختلفة لتجنب التركيز علي مصدر واحد.
- التركيز على هيكلة آجال الاستحقاق: توزيع فترات استحقاق الديون لتجنب تراكم المدفوعات في فترات زمنية قصيرة.

2. التحول نحو استراتيجيات متوسطة إلى طويلة الأجل

- اعتماد خطط دين متعددة السنوات (3–5 سنوات) لتعزيز الشفافية وضمان التنسيق مع السياسات المالية والاقتصادية.
  دمج أهداف التنمية المستدامة في سياسات الدين، مثل إصدار "السندات الخضراء" أو "السندات المرتبطة بالاستدامة".

3. الاستفادة من التكنولوجيا المالية (FinTech)

- استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة (Big Data) للتنبؤ بظروف السوق وتحسين توقيت إصدار الديون.
- تطوير منصات رقمية لإدارة عمليات الاكتتاب والبيع في السندات الحكومية، مثل منصات التداول الإلكترونية.

4- التركيز على الشفافية والحوكمة

- الالتزام بمعايير دولية مثل مبادئ صندوق النقد الدولي (IMF) لإدارة الدين العام.
- نشر تقارير دورية مفصلة عن هيكل الدين والمخاطر المحتملة، بما في ذلك الديون المُضمَّنة (الالتزامات غير المباشرة).
- تعزيز مشاركة الجهات الرقابية والبرلمانات في مراقبة سياسات الدين.

5. السندات المستدامة والابتكار في الأدوات المالية

- انتشار *السندات الخضراء* لتمويل مشروعات المناخ والطاقة المتجددة.
- إصدار سندات مرتبطة بمؤشرات أداء (KPI-Linked Bonds)، حيث تُربط مدفوعات الفائدة بتحقيق أهداف محددة .
- تزايد الاهتمام بإصدار سندات مقومة بالعملة المحلية لتجنب مخاطر اسعار صرف العملات الأجنبية.

6. التعاون الدولى والإقليمى

- تعزيز الشراكات بين المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) للمساعدة في تحسين إدارة الدين.
- مبادرات إقليمية مثل إنشاء أسواق سندات مشتركة (مثال: سوق السندات الأفريقي).

7. الاستجابة للتحديات المناخية

8. تعزيز المرونة المالية

- بناء احتياطيات مالية لمواجهة الصدمات المفاجئة، مثل الأوبئة أو الأزمات الجيوسياسية.
- تحسين كفاءة الإنفاق العام لخفض الحاجة إلى الاقتراض.

9. التركيز على الدين المحلي

- تنمية أسواق الدين المحلية لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، مع تحسين سيولة السندات الحكومية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

دور الجهاز في تعزيز الشفافية والإفصاح عن الدين العام

** تنقسم رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات للدين العام؛ كما يلي:

الشق الأول: الرقابة المالية على الأرصدة والمصروفات الفعلية للدين العام الحكومى وتتمثل هذه الرقابة المالية فما يلى :

- رقابة ومراجعة الأرصدة الفعلية المكونة لمركز الدين العام الداخلي الخارجي .
- التحقق من صحة ودقة الأعباء المسددة عن تلك القروض من فوائد وأقساط

الشق الثاني : الرقابة على الاداء: حيث يقوم الجهاز بمتابعة وتقييم أداء الدين العام الداخلي والخارجي .

الشق الثالث: قيام الجهاز بتقييم الإلتزام بشروط إتفاقيات القروض.

ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بإعداد التقارير المتعلقة بالدين العام الآتية :-

- التقارير الدورية المعدة خلال العام المالي عن فحص الأعباء المسددة من الالتزامات المستحقة عن الديون الداخلية والخارجية.
- التقرير الختامي في نهاية العام المالي عما تم سداده من أعباء الدين فوائد وأقساط .
- التقرير الخاص بفحص مركز الدين العام الحكومي الداخلي والخارجي.
- تقارير متابعه وتقييم إتفاقيات القروض والمنح المبرمة مع منظمات التمويل الدولية والإقليمية الجاري استخدمها، وكذا المنح المبرمة مع الحكومات العربية والأجنبية الجاري إستخدامها .
- التقرير المتضمن أهم ملاحظات الجهاز عن مركز أرصدة الدين العام وعن المصروفات الالتزامات المسددة.
- التقرير السنوي عن متابعة وتقييم الدين العام الداخلي.
- التقرير السنوي عن متابعة وتقييم المديونية الخارجية لجمهورية مصر العربية.

** ويتم إرسال هذة التقارير إلى السلطة التشريعية (مجلس النواب) في المواعيد المقررة لمناقشتها قبل اعتماد الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة.

التوصيات

نظرا للأهمية الكبيرة لادارة الدين العام والذي يؤثر إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا علي الدول خاصة الدول النامية؛ ما يتطلب ما يلي:

1. تعزيز الإفصاح والشفافية في كل ما يتعلق بإدارة الدين العام.
2. إمتلاك الدول لأجهزة رقابية مؤهلة للقيام بالدور الرقابي اللازم للتحقق من كفاية الإفصاح والتزام الدول بالشفافية بما يعزز ثقة المؤسسات الدولية في الدول المقترضة.
3. أن تسعي الدول إلي إمتلاك أدوات متقدمة لمراجعة الديون ومراقبتها؛ مثل DEMFAS-7 لضمان المساءلة في إدارة الديون.
4. قيام الدول بوضع الأطر القانونية والتنظيمية الواضحة والشاملة التي توضح إجراءات الإقتراض وإدارة الدين والإفصاح عنه وتحديد الجهات المخولة بالاقتراض ووضع حدود واضحة لمستويات الدين وشروط الإقتراض.
5. وضع اللوائح التفصيلية التي تنص علي المعلومات اللازمة للإفصاح عن كل ما يخص الدين العام؛ من حيث طبيعة المعلومات وتوقيت نشرها وطرق نشرها ومستوي التفصيل المطلوب في الإفصاح.

حكومة الشارقة
Government of Sharjah

المراجع :

- دستور جمهورية مصر العربية.
- قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988، المعدل بالقانون 157 لسنة 1998.
- قانون المالية الموحد رقم 6 لسنة 2022 وتعديلاته.
- المبدأ – 12 للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ،(قيمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – إحداث الفارق في حياة المواطنين) ، الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي).
- د. نوران يوسف ،استراتيجيات إدارة الدين العام وتنمية أسواق الدين في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ،أبوظبي ، الإمارات.

شكـــراً لكـم